ثالثاً: ادوات واطارات التنفيذ

قد تكون الامكانات متوفرة.. والاجراءات صحيحة.. والقوانين مناسبة رغم ذلك قد لا تتوفر الجهات المنفذة او قد لا تكون الاطارات سواء الحكومية او الخاصة مهيئة للتنفيذ.. وان العملية الاقتصادية لن تتوفر ما لم تقم جهة ما بتنفيذ المشروع بشكل يطابق المواصفات ويصل الى النتائج النهائية، وهذا ما يجب الحرص عليه.

١- في اطار الدولة: "اللجنة الاقتصادية والخدمية الاستراتيجية": (راجع الملحق وهو الورقة الخاصة المرفقة برقم ١) الغرض منها تسهيل عمل اجهزة الدولة ومجلس النواب في المفاوضات والتوقيع وتنفيذ المشاريع، دون فقدان عامل الرقابة والنزاهة والضوابط المالية والمحاسباتية. ووضع موضع التطبيق عبر التشريعات والاوامر التنفيذية ما نص عليه الدستور من صلاحيات واختصاصات للحكومة الاتحادية وللاقاليم والمحافظات بشكل واضح يبين حدود المبادرة وتحمل المسؤولية والاختصاص من جهة وحدود الصلاحيات في اطار بناء علاقات متوازنة غير متصادمة لا تسعى للسيطرة من جهة ولا للعرقلة والاعاقة من جهة اخرى.

٢- في الاطار الخاص: يعاني العراق من تدهور وتراجع الشركات والاطارات المنفذة والتي يمكن ان توكل اليها مهمة تنفيذ الاعمال والمشاريع سواء الخاصة او العامة، الصغيرة والكبيرة على حد سواء. فانظمة المقاولات والتعهد انظمة معقدة تحتاج الى وقفة جدية. وهي تاريخياً احدى مشاكل ضعف القدرات الهندسية والخدمية في تنفيذ المشاريع في العراق وقابلية تطورها لتكون في مصاف الشركات الكفوءة المنافسة للشركات العالمية. هذا الواقع يتركنا امام خيارات محدودة. فاما اللجوء الى شركات القطاع العام وهذه بدورها لها مشاكل وتعقيدات كما انها تزيد من بيروقراطية الدولة وهيمنتها.. او منح المناقصات والمقاولات الى شركات القطاع الخاص البسيطة الامكانيات والكفاءات.. او احالتها الى شركات اجنبية وفي ذلك تعقيدات معروفة اضافة للغبن العظيم حيث نشهد رجال الاعمال ورؤوس الاموال العراقية في الخارج وهي تؤسس بمفردها او متشاركة مع غيرها شركات بمستويات عالمية جيدة، او نشاهد المهندسين والفنيين العراقيين يعملون في كبريات الشركات الكفوءة في المنطقة والعالم مما يبين ان المشكلة هي ليست كفاءات وقابليات تزخر بها البلاد، بل هي مشكلة اطارات عمل وكيانات تؤسس وتعطى الاجازات اعتباطاً وحسب المحسوبيات والوساطات، دون ان تشعر بحاجة لتطوير الامكانيات وتلبية الشروط، ودون ان تواجه بالمنافسات الحقيقية والحاجة الى تحقيق نوعيات العمل القياسية والمعيارية، فاحتكرت الاسواق وجعلت تنفيذ عمل ناجح مغامرة كبيرة يصعب تحقيقها.

لا مجال سوى لحشد الطاقات وسعي الدولة والجامعات وغرف التجارة والصناعة والهيئات الزراعية للعب دور الوسيط اما بالمساعدة بطرق مختلفة على جمع عدة شركات خاصة او تحويل شركات عامة الى شركات خاصة او مزيج من هذه التشكيلات للمساعدة في تشكيل شركات قوية كفوءة تستطيع اداء الاعمال وتولي المسؤوليات حسب مقاييس مهنية وطنية ودولية معروفة.. هذا الجهد الداخلي سيضاف الى الجهد الخارجي المتمثل بتسهيل وحماية عمل الشركات الاجنبية، خصوصاً في قطاع المقاولات والاعمار والهندسة المدنية والعمرانية والصناعية والزراعية، بما يساعد على اشاعة تربية مهنية عالية الكفاءة، تصبح هي هدف المعاهد والكليات لاعداد الكفاءات والشروط التي يمكن الاعتماد عليها في تطور البلاد.. ووضع معيارية وقياسات صحيحة تسمح باداء كل هذه الشركات او المؤسسات اعمالها بما يحقق النتائج النهائية المضمونة، وليس كما يجري اليوم بحيث تعتبر الاحالة هي انجاز للمشروع دون النظر الى كفاءة التنفيذ او مستقبل اداء المشروع.

انظمة المقاولات والتعهد، معقدة وتحتاج الى وقفة جدية..

٣- المشاريع الرائدة والاستراتيجية

١- لابد من البدء بتشجيع المشاريع الرائدة Pilot projects or Pioneer ولو المحدودة الانتشار، لكن الكفؤة والتي قد تقوم مقام المشاريع الكبيرة، وذلك كقدوة ومثال وعامل سحب الى الامام. هذه المشاريع قد تبدأ عالية الكلف لكنها في النهاية اقتصاد حقيقي خصوصاً اذا ما استغرقت اعمال الاصلاح الحالية للبنى القائمة فترة طويلة من الوقت.. بل هي في بعض الاحيان اقل كلفة واكثر فاعلية من البنى القديمة.. وفي كل الاحوال، لابد من بناء بدائل جديدة تتجاوز البنى الحالية او تفلت الى حد ما من الدوائر الحالية لتقدم نفسها كمثال منتج وجديد، يتجاوز البنى المتآكلة والتي لا تمتلك بعد مقومات فاعليتها..

٢- استخدام التكنولوجيات الحديثة واساليب الحكومة الالكترونية في تجاوز الحواجز الصعبة. فالجهاز النقال قد ساعد المواطن على تجاوز ازمة الاتصالات.. وبطاقة الائتمان قد تساعد على سهولة الدفع وضمانه. والبطاقة الشخصية الالكترونية احصاء حقيقي وتسهيل في المعاملات المدنية والتجارية وغيرها. وهكذا الكثير من التكنولوجيات ووسائل الادارة الناجحة فانها تستطيع تجاوز الكثير من العقبات والتي لا تمنع الظروف الحالية من الاخذ بها، بل على العكس فان الظروف الحالية خصوصاً حالة الامن تدفع دفعاً للاخذ بهذه الانظمة بما يحقق الكثير من المصالح العامة والخاصة المعطلة حالياً.

٣- المشاريع الاستراتيجية التي تعطي الثقة للمواطنين بان الاقتصاد قد انطلق.. فهذه المشاريع قد لا تعطي ثمارها الان لكن البدء بالتفكير بها والتفاوض او التعاقد حولها خصوصاً تلك التي يقوم فيها المستثمرون بتحمل رساميلها لا تتطلب سوى تسهيلات وتدابير قانونية وادارية وامنية يجب ان تكون اسهل ما على العراق ان يقدمه خصوصاً في ظروفه الحالية والتي نأمل ان يعالجها "قانون الاستثمار" المرتقب.. فمشاريع المصافي ومحطات الكهرباء او المطارات او ميناء العراق الكبير او غيرها من مشاريع كبرى، يمكن ان تنجز باموال عراقية او غير عراقية تنتظر فرص الاعمال العملاقة، ان وجدت اذناً صاغية من قبل المسؤولين العراقيين. فصيغ الاستثمار العالمية قد حصلت فيها تطورات عظيمة.. وان العراق، ورغم كل ظروفه الصعبة والامنية، ما زال حالة استثنائية تغري جميع المستثمرين الذين يبحثون عن فرص للاستثمار المستقبلي. وان الكثير من المستثمرين العراقيين والاجانب على استعداد لتمويل مشاريع عملاقة تحمل المصلحة كل المصلحة للعراق، تسدد كلفها وارباحها من مردودات محسوبة او صيغ يمكن التفاوض عليها تستطيع ان تساهم، مع رؤوس الاموال التي توفرها موارد النفط، لانطلاق نهضة حقيقية في البلاد. ذلك كله، شريطة التخلص من عقلية "المؤامرة" واقتصاد الدولة الاحتكارية والافكار الضيقة التي تجدها حاسدة، مبهورة ومندهشة عندما ترى منجزات البلدان الاخرى بما في ذلك البلدان المجاورة للعراق، لكنها سرعان ما تنغلق على نفسها وتسقط في نظرات الانكفاء والخوف عندما يتعلق الامر ببلدها. مؤكدين خطلان هذا الخوف والتردد غير المبرر -لا وطنياً ولا اقتصادياً- والذي يضيع على البلاد فرصاً ذهبية، واللذان لا يعكسان من شيء سوى تأثيرات التربية الخاطئة، خصوصاً تلك التي زرعتها عصور الاستبداد الحاكم او احتكار الدولة الذي قضى على الاقتصاد الوطني وقاد الى تراجع خطير في كل مناحي الحياة، دفعت العراق الى اخر قائمة الدول بينما كان بالامكان ان يكون في مقدمتها.

رابعاً: السياسات المحفزة

١- في القطاع الزراعي والحيواني والمشاريع الصغيرة الخاصة: محور النظرة هو اعتماد سياسة شراء المنتجات باسعار عالمية بل فوق عالمية، والتخلص من سياسات الدعم الاستهلاكية. فالدعم عن طريق الشراء باسعار تمييزية مربوط بـ "الخارج" او الناتج، وليس بـ "الداخل" او المستهلك. وان انطلاق الزراعة والتربية الحيوانية عبر تشجيع شراء المنتجات والمحاصيل باسعار مغرية حتى ولو لعدة سنوات هو ضمان اكيد لاستصلاح الاراضي والثروة الحيوانية وقيام الشركات الزراعية والحيوانية وامتصاص البطالة وتوفير اموال عظيمة في سياسات الدعم.

أ؟- استخدام مخصصات البطاقة التموينية لشراء المحاصيل الزراعية.. يتم استخدام مخصصات اخر السنة لشراء محاصيل اول العام التي ستتحول الى منتجات زراعية تعوض عن اعمال الاستيراد التي تكلف الخزينة مبالغ طائلة، اضافة للفوائد الاقتصادية الاخرى من امتصاص البطالة واطلاق النشاط الاقتصادي وتأثير ذلك في تحريك بقية القطاعات الاقتصادية.

ب؟- مشكلة الزراعة اليوم هي (اضافة لمسألة الاسعار) توفير مستلزمات البنية التحتية وتوفير عوامل الخدمة الحقيقية واستصلاح الاراضي. من هنا لن يتسنى اعادة بناء الحياة الزراعية والريفية بدون نظام علاقات جديد. فبعد انهيار نظام العلاقات الذي كان قائماً في المرحلة الملكية والذي كان رغم الكثير من الحيف والتخلف فيه لكنه كان يوفر رغم كل شيء حاجيات البلاد الغذائية ومن المنتجات الحيوانية، بل كان يقوم باعمال تصدير لتشكل جزءاً مهماً من الموازنة العامة حينذاك. وان الخراب الذي اصاب الارض والذي شجع على الهجرة وظاهرة التصحر وتخلف انظمة الزراعة يعود في جزئه الاعظم الى عدم اقامة نظام بديل.. فحلت الدولة والجمعيات الفلاحية التي يسيطر عليها الحزب مكان المالكين والمستثمرين السابقين مما شكل خطوة الى الوراء بدل ان يكون خطوة الى الامام. لذلك فان الخطوات الاساسية لاصلاح هذا الامر والذي فيه اصلاح البلاد كلها هو امر في غاية الخطورة والاهمية لمستقبل البلاد كلها وتوازن نسيجها الاجتماعي وحسن استثمار مواردها البشرية والطبيعية على حد سواء. وان ذكر الامور ادناه لا يعني البقاء بحدودها لا غير.

- اعادة تعريف علاقات الملكية بالارض وعلاقات الاستثمار كما ورد بشكل مختصر في ملاحظة سابقة في هذه الورقة. والتعامل مع البنية العشائرية حسب الاسس التي اشارت اليها المادة (٤٥ ثانياً) من الدستور والتخلي عن التعامل معها وكأنها بنية متخلفة. فالعشيرة ان اصلحت ودعمت وازيلت عنها موروثات لا يقرها الشرع او العقل او الحياة المدنية يمكن ان تلعب دوراً اقتصادياً واجتماعياً وامنياً غاية في الفائدة والايجابية.. وعلى مفكرينا ومثقفينا ان ينزعوا عن عقولهم النظرات الاسقاطية التي لا تسبر عمق الاشياء ويفكرون جيداً بان الحياة تفرز شئنا ام ابينا انظمتها وعلاقاتها. وان دور الانسان والعقل هو تقنين وتشذيب وتطوير هذه الانظمة والعلاقات لا الغائها وعدم رؤية الصالح والمفيد فيها. فالعشيرة مكون طبيعي كالعائلة يمكنها ان تلعب دوراً سلبياً ان اسيء استخدامها ويمكنها ان تلعب دوراً ايجابياً ان حركت اسسها وقواعدها الطبيعية والصحيحة. فكما افرزت البادية البدو الذين لولاهم لضاعت كل هذه الاراضي ولاصبحت صحارى لا يمكن العيش فيها فانه يجب الحفاظ على العشيرة وتطويرها وتقديم يد الدعم والعون لها كمكون اجتماعي وطبيعي في الحياة العراقية. فكما افرزت الحياة العائلة باعتبارها جزء رئيسي من المجتمع لا يمكن ان يقوم بدونها. وكما افرزت البادية البداوة التي لا يمكن اعمار واستيطان البادية بدون شروطها فان الحياة الريفية والعلاقات الزراعية في العراق قد افرزت العشيرة والتي لعبت دوراً ايجابياً خطيراً.. وان تسقيطها بسبب بعض المتخلفات او السلبيات هي حجج لا ترى الايجابيات. فالمتخلفات والسلبيات هي امر موجود في كل مكون وان الموقف هو التطوير والدعم للتخلص من هذه الامور وليس التسقيط والاستهانة والالغاء.. وان الاهم النظر الى طبيعية المكونات والى الحاجة والمنفعة والشروط التاريخية والطبيعية والاجتماعية التي تولدها وتبقيها وتمكنها وتمكثها في الارض.. او بلائها وتحولها الى زبد لا ينفع الناس فيذهب جفاءً غير مأسوف عليه.

- كري الانهر اذ ليس من المعقول ان تعمل في العراق قبل اكثر من ٨٠ عاماً شركة لكري الانهر بينما تغيب اليوم بعد كل هذه التطورات العلمية والتنظيمة وتوفر كل هذه المصادر المالية. فتراكم الطمى وارتفاع مناسيب المياه يؤثر على المياه الجوفية ويمنع من عودة مياه السقي والامطار الى الانهار والتي كانت تشكل تاريخياً المبزل الطبيعي للعراق. لذلك بقيت اراضي وادي الرافدين او ارض السواد من اخصب بقاع المعمورة ولم تصب بالافات والاضرار التي تشهدها اليوم الا بعد تدخل الانسان والدولة هذا التدخل المتعسف والفاسد.

- انجاز مشروع البزل الكبير وشموله لكل الاراضي الصالحة للزراعة باستكمال الشبكات الفرعية. واعادة دراسة امكانية استثمار تحويل مجاريه الرئيسية والفرعية (قبل وصولها الى شط البصرة) للمساعدة على توفير المياه التي يمكن معاملتها او التي يمكن ان تخدم لغير اغراض الزراعة او الشرب او تحويلها الى الصحارى الغربية والجنوبية بما يساعد على تحسين شروط العيش واستصلاح هذه الاراضي او على الاقل ايقاف كثبان الرمل من ان تغزو المدن والقرى والاراضي الزراعية.

- توفير المياه والسعي لبناء الخزانات والسدود لمنع اي هدر في المياه حيث ما زلنا نرمي في البحر مليارات الامتار المكعبة سنوياً من المياه الصالحة للشرب والسقي بينما استطاعت شعوب اخرى تعيش في صحارى جرداء تحويل بلادها او اجزاء منها الى جنات عدن على الارض. كذلك الاستفادة من حركة المد والجزر في الخليج لاستثمار المياه الحلوة والاستفادة من دورتها لاصلاح المياه والاراضي العراقية شمالي الخليج.

- توفير الكهرباء ومصادر الطاقة.

- العمل الدؤوب لتعبيد الشوارع الفرعية بل احياناً حتى الاساسية.

- توفير الشركات والمصالح العامة والحرة والتي تستطيع ان تقدم الخدمات والمكائن والعدة في مراحل الارواء والاستصلاح والحرث والحصاد والخزن .. الخ

- مكافحة الامراض والافات والجراد سواء تلك التي تصيب الزرع او الارض وتوفير مراكز الارشاد الزراعي والصحي والبيطري والتعاون مع الجامعات العراقية والاجنبية لتوفير الابحاث والدراسات حول الانظمة الهندسية الجينية سواء للحبوب او للمزروعات والدراسات التخصصية لتحسين انتاجية الارض والبذرة والحيوان ومنتوجاتها والوصول الى افضل الخيارات الزراعية والحيوانية والبيئية المناسبة لظروف البلاد

- توفير كافة مستلزمات العيش الكريم من مدارس ومعاهد وجامعات مساكن ونظافة وتطبيب ومدارس ومتنزهات ونواد وملاعب وحياة اجتماعية تسمح باحياء الريف بعد هجرته وخرابه. وان البذل والصرف في الريف هو الاقتصاد الحقيقي الذي تعمر به البلدان.. اما اهمال الريف خصوصاً لبلد زراعي كالعراق فانه الهدر الاعظم.. وان على بعض المسؤولين التخلص من النظرات المباشرة والحسابات القصيرة النظر والناقصة التي تقارن بين المنتوج المحلي واسعار الاستيراد ولا تضع في حسبانها الكلف والارباح الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والديموغرافية والبيئية والاستراتيجية الاخرى التي توفرها وتحققها الاولى وتهدرها وتدمرها الثانية.

ت؟- الامر نفسه بالصناعات التحويلية كالنسيج والصوف والحليب وكل ما له علاقة بتطوير الثروة الزراعية والحيوانية وتوفير المواد الاستهلاكية في الاسواق اذ يكون دور الدولة التدخل لضمان السعر المناسب بما يضمن الربحية -اضافة للامتيازات الاخرى- والتي تشجع اصحاب المشاريع على القيام بهذه المشاريع بعيداً عن سياسات الحماية والدعم السابقة التي بحمايتها من الاستيراد والمنافسة تشجيع على رداءة النوع وتنشيط التهريب وعدم تقدم الانتاج معتمداً على انظمة الاحتكار ليس الا.

ث؟- تشجيع المشاريع الفردية والصغيرة في القرى والارياف والاحياء المتواضعة عن طريق القروض الميسرة وتوفير التسهيلات والاعفاءات اللازمة لامتصاص البطالة ولتحريك الاقتصاد.. ففي دول عديدة اسست مصارف متنقلة (كما في لبنان) ومصارف فقراء (كما في بنغلاديش) او مصارف رهون (كما في العراق) او غيرها من تسهيلات تذهب هي الى المواطنين ولا تنتظر من مواطنين فقراء عاجزين ان يطرقوا ابواب المصارف او الادارات الرسمية طلباً للاموال او للتسهيلات.

٢- في القطاع الصناعي والتجاري والخدمي: محور النظرة سعي المشروع الخاص الى تحقيق المصلحة العامة وتحريك الاقتصاد عبر ضمان دوافع تحقيق الربح والمصلحة المباشرة. ورعاية الدولة للمشروع يجب ان لا تكون عبر سياسات الدعم السلبية بل عبر سياسات دعم ايجابية بتوفير البيئة الصحيحة ومنح التسهيلات اللازمة وتشجيع الحلول التي بدل ان تزيد من نفقات الدولة و من الضغط عليها تساعد بتحرير نفسها وميزانياتها من النفقات الاستهلاكية والتشغيلية. وكمثال على ذلك.. يمكن لوزارة المالية ان تصدر تعليمات تتعهد فيها بان الدولة ستتحمل خلال فترة ما جزءاً مهماً من راتب العامل اوالموظف الذي توافق دائرته على انتقاله حقيقة الى القطاع الخاص. ويمكن في ظرف خاص ان تعمل الدولة على تحمل بعض رواتب الشباب او العاطلين ولفترة من الوقت (ورقة خاصة).. اضافة لذلك يجب العمل على توفير الامور التالية التي يسعى قانون الاستثمار ان يحققها.

أ؟- اجازات غير معقدة دون ان يعني ذلك اجازات مبتذلة.

ب؟- تسهيل تأجير اراض او تسهيل تملكها.

ت؟- مناطق صناعية، وتجارية وخدمية.. ومناطق حرة

ث؟- قروض ميسرة

ج؟- اعفاءات ضريبية لفترة من الوقت وغيرها من محفزات تربي على المسؤولية والانتاجية والربحية وليس على الكسل والتذرع والتعيش على الموارد العامة ليس الا.

ح؟- حماية وضمان المشروع ومستقبله وعدم تعريضه لهزات او قرارات ادارية او اجرائية لم يتم مناقشتها مع مسؤولي الاقتصاد بمختلف مواقعهم.

خ؟- التفكير جدياً بمآلات الشركات والمصانع المملوكة من الدولة. وان دراسات عديدة قد اعدت في هذه المجالات مما يقتضي الاسراع بحسم هذه المسألة بشكل مرشد وصحيح يستهدف اساساً بث الحيوية الاقتصادية والكفاءة والانتاجية في هذه المؤسسات.

٣- في القطاع الاسكاني: اهمية التخطيط لقطع سكنية خارج حدود البلديات توفر مستلزمات بناها الاساسية ليتم توزيعها لاحقاً على المواطنين مجاناً او باسعار رمزية وتوفير قروض ميسرة تساعد على البدء باعمال الانشاء.. وان تملك هذه الدور التي تعد لها تصاميم اساسية كحد ادنى يشترطه القانون بما يضمن توفير الشروط اللازمة والمقاومة الجيدة وان لا يصبح ملكاً للمواطن الا بعد استكمال البناء او انجاز مراحل معينة منه.

٤- في السياسة المالية والمصرفية:

أ- اصدار تشريع من مجلس النواب يتضمن تدوير الميزانية الاستثمارية للوزارات في ميزانية ٢٠٠٦ على الاقل، عبر فتح حساب خاص يتضمن هذه الاستثمارات المرصودة والتي لم يتسن صرفها، مع الحرص على صرفها في اوجهها.

ب- اطلاق المبالغ المخصصة لتنمية الاقاليم والمحافظات وكذلك مبالغ تطوير الاهوار وغيرها من مشاريع تضمنتها موازنة ٢٠٠٦ او تم اقرارها لاحقاً في اطار هذه الموازنة وشمولها بـ (أ).

ج- تسوية الحسابات مع اقليم كردستان سواء ما له او ما عليه، وتنظيم العلاقة بالاتجاهين بصورة واضحة ودستورية.

د- تنفيذ السياسة المتعلقة بـ البطاقة التموينية بشكل صحيح وتدريجي. فلقد ساعدت البطاقة التموينية ولاشك -رغم الكثير من ثغراتها- العراقيين على تجاوز تلك الظروف الصعبة التي نجمت عن مرحلة الحصار. لكن التطورات الاقتصادية التي حصلت واوضاع موازنة الدولة وضرورة اعادة المياه الى مجاريها مع مراعاة اوضاع الناس الاقتصادية يتطلب تطبيق السياسة المتعلقة بهذا الموضوع والذي اعدت له اوراق ومقترحات عديدة. و قد تم الاشارة لخطوات يمكن اتخاذها في هذا المجال في مواقع عدة من هذه الورقة سواء فيما يخص النفط والمشتقات النفطية او المنتجات الزراعية او غيرهما.. فالبطاقة التموينية -رغم بعض فوائدها- هي اليوم عبء وتشوه كبيران في عمل مجمل النظام الاقتصادي واهمية اصلاحه. وان الوصول الى علاج مدروس ومبرمج لما يحقق مصلحة العائلة العراقية من جهة خصوصاً المحدودة الدخل منها، ويخلص الاقتصاد و الدولة وموازنتها من خلل وهدر لا يمكن تصور التقدم وبناء اقتصاد حقيقي لمصلحة الشعب بدون تحقيقه. وستطرح (الورقة الخاصة) الانتقال من نظام عيني يشمل الجميع بدون تمايزات ويعتمد اساساً على البيروقراطية والعقود والاستيراد والتوزيع المعقد وغير المنتظم في مواعيده وكمياته والنوعيات غير الملائمة في الكثير من الاحيان الى نظام مباشر شفاف نقدي (كنظام مخصصات غلاء المعيشة الذي استحدث بعد الحرب الثانية)، او في بعض الحالات والمناطق نظام عيني او مختلط او تخفيفاً من اعباء او منحاً لامتيازات وتسهيلات. نظام يعرف اصحاب الحاجة الحقيقية ويذهب مباشرة بدون الكثير من الوسطاء والعقود الى ضمان مستويات معيشة العائلة العراقية والى توفير الاموال لصرفها نقداً او عيناً في مجالات الاعانة الحقيقية وتوفير فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة والاعمار والاستثمار ولتطوير الحركة الاقتصادية والتجارة الداخلية والانتاج الوطني وسد الابواب امام مصادر الفساد والرشوة والمافيات والعقود الفاسدة والعبث بارزاق وقوت ومصالح الناس والبلاد.

ه- امتصاص اكبر كمية ممكنة من السيولة النقدية في مسعى دؤوب للسيطرة على التضخم وباستخدام كل الوسائل الممكنة التي تقف على رأسها حل الاختناقات في جانب عرض السلع خصوصاً الاستراتيجية منها كالنفط والغاز والبنزين وضغطها (الاختناقات) على اسعار المستهلك. وكذلك الضغط لامتصاص السيولات النقدية التي تبقى خارج الدورة المصرفية والاستثمارية والتي تقدر بربع او ثلث المعروض النقدي (٢-٣ تريليون دينار من مجموع قد يصل الى ٩-١٠ تريليون دينار) و التي يسببها ضعف النظام المصرفي، نقول السعي الى امتصاصها بشتى الضمانات والمحفزات والتسهيلات، وهي من الاسباب الاساسية اضافة لاختناقات جانب العرض السلعي ودمار النشاطات الاقتصادية من المرحلة الماضية وعدم انطلاقها في المرحلة الجديدة وارتفاع معدلات التضخم خصوصاً منذ الحرب العراقية الايرانية، ثم بسبب سياسات الاصدار التضخمي والانفاق بالعجز خصوصاً في فترة الحصار، اضافة للعوامل الاخرى المعروفة، نقول تحويل هذه السيولة الهائلة الى ادخارات وايداعات مصرفية ومشاريع عمل حقيقية تساعد في توليد الائتمانات والاستثمارات، لتعطي لسياسات رفع الفائدة وحوالات الخزينة وبقية الادوات النقدية والمالية فاعلية التدخل الناجح للسيطرة على التشوهات الاقتصادية، كما هو حالنا مع التضخم اليوم. ان السيطرة على التضخم هو من المهام العاجلة والاساسية. فهو يشكل خطراً اساسياً في انطلاق الاقتصاد، بل في التأثير على الوضع الامني والسياسي . فعندما يفلت التضخم، ولا يسيطر على معدلاته الحالية، فانه يزيد من نقمة الناس ويدفع الى حلول غير منطقية تكلف باهضاً وتزيد من الفوضى والفلتان المدمر للنظام، اي نظام.. فالمعروف ان التضخم الذي شهدته المانيا بعد الحرب الاولى كان من اهم عوامل صعود هتلر وغيرها من تجارب عرفتها بلدان اوروبا وامريكا اللاتينية والتي كانت احد اسباب عدم استقرار تركيا لفترة طويلة، وقس على ذلك.

ز- تشجيع النظام النقدي ومؤسساته كالبنك المركزي والمصارف على تطوير انظمته خصوصاً وسائل الدفع وانظمة التسويات والقطع وفتح الاعتمادات ومنح الائتمانات، خصوصاً للاغراض الاستثمارية والاسكانية. فالمصارف باشكالها التاريخية والحديثة هي من اهم مؤسسات المجتمع لمراكمة الثروات وتوليد القيم المضافة ومحاربة الاكتناز وتحويله الى ادخارات واستثمارات. لا يمكن في الاقتصاديات الحديثة انطلاق الاقتصاد حقيقة دون ان تأخذ المصارف دورها الناشط والفاعل.

ح- الاهتمام بالسياسة المالية وادواتها الرئيسية كالضرائب المباشرة وغير المباشرة واسواق الاوراق المالية وغيرها من مؤسسات وادوات.. فتحقق الاصلاح الاقتصادي سيعني في النهاية الانتقال من الدولة الريعية واقتصاد الدولة، الى المجتمع الضريبي والدولة الضريبية. فالمواطن والشعب هو الذي يعيل الدولة وليس العكس، وعندما تعود الامور الى نصابها الحقيقي، فان اسس العدالة والديمقراطية يمكن ان تجد لها مستقرات تربوية ومؤسساتية. وسيصبح مفهوم المواطنة مغروساً في العقل الجمعي والفردي للمجتمع وفي سلوكه وتراتبيات بناه، وليس منة او فضلاً من احد. ومن الخطأ التصور بان الاوضاع السياسية او الامنية تمنع كلياً من استحصال الضرائب او اشكال معينة منها.. على العكس يمكن البدء بتحقيق ذلك شريطة تغيير التربيات والخلفيات، فاذا حصل ذلك فان الوسائل والتكيف مع الظروف ستكون مسألة فنية يمكن ايجاد العلاجات اللازمة لها، ليس الا.

٥- في السياسات الخارجية: اضافة للقوانين والسياسات الاخرى.

أ- العهد الدولي

ب- الدول المانحة

ج- متابعة وتعزيز سياسة التخلص من الديون ومتابعة ملف الديون الخليجية وحسمها باعتبارها اخر الملفات المتعلقة بهذا الموضوع. وانهاء مسألة التعويضات وتسوية جميع هذه المشاكل والاستفادة من الظروف الجيدة والعلاقات المتطورة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبقية المؤسسات المالية لحسم هذه الموضوعات العالقة.

د- استخدام الساحة الدولية لحل مشكلات اقتصادية داخلية.. كشراء او استئجار مصافي متوقفة عن العمل وتزويدها بالخام العراقي لتوفير المشتقات النفطية. او غيرها من استثمارات تنفع الان في حل مشكلة العراق من جهة وقد تولد له بعض الاستثمارات الخارجية التي لن تكون مضرة في كل الاحوال.

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

عادل عبد المهدي
(بالتعاون مع مجموعة المستشارين والخبراء)
اوائل شهر رمضان المبارك/ نهاية ايلول ٢٠٠٦

ملاحظة: لا تدعي هذه الورقة انها تغطي كل مجالات الاصلاح الاقتصادي.. انها خطوط رئيسية في سعي حثيث لاطلاق العملية الاقتصادية وفق اسس صحيحة. وان هذه الورقة هي مقدمة لدراسة شاملة مدعومة بالارقام والاحصاءات نعمل على اعدادها لتوضح طريق اعادة الاعمار والاصلاح الاقتصادي الذي تعمل له البلاد.

ورقة ملحقة برقم ١

(مشروع قانون يقدم الى مجلس النواب)
اللجنة الاقتصادية والخدمية الاستراتيجية

ورثت الدولة العراقية تعقيدات كبيرة في المفاوضات واحالة المشاريع وتوقيع العقود.. وقد كان وجود مجلس قيادة الثورة المنحل والدور الاستبدادي للحاكم دوراً في تجاوز هذه الاشكالات. ومع بقاء البنية السابقة وقيام الحياة الديمقراطية وتعدد المراكز فان الدولة تعاني من تباطؤ بل عطل حقيقي في مسألة التفاوض والاحالة وتوقيع العقود اللازمة لتنشيط الحياة وتقديم الخدمات للمواطنين، والسماح بالمباشرة بالمشاريع الاستراتيجية التي تحتاجها البلاد. ان بقاء الامور راكدة بهذا الشكل لن يعني في النهاية سوى زيادة معاناة المواطنين وعجز الحكومة والهيئات الاجتماعية والفردية المختلفة من تنشيط وتفعيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما سيغلق الابواب امام انطلاق المصالح الخاصة والعامة ويراكم في السلبيات ويفعل عوامل التآكل والتراجع، وهو ما سيزيد من حالة الفساد والفوضى والذي لن تنفع معها لا الهيئات المستقلة ولا مجالس القضاء او الحسابات المالية ولا المراقبة البرلمانية.. لذلك تسهيلاً للاجراءات ومع الحرص على البقاء في اطار احترام الدستور ومختلف المؤسسات التي لها علاقة نقترح اصدار هذا القانون الخاص بتسهيل اتخاذ القرارات والاحالة والتعاقد الداخلي والخارجي.

دور الدولة التدخل لضمان السعر المناسب بما يضمن الربحية ..

١- تشكيل لجنة عليا تنوب عن مجلس الوزراء ولجانه في تقرير الشكل الانسب للتفاوض والاحالة والتعاقد على العقود الخدمية والاقتصادية والمالية والاستراتيجية المختلفة.

٢- تخول اللجنة صلاحية التعامل مع المواد ٦١ (رابعاً ولحين سن القانون)٦٢ (ب) و ٧٣ (ثانياً) من الدستور الدائم:

أ- بالنسبة للمشاريع والعقود التي تقوم بها مؤسسات الدولة المختلفة والتي لها تخصيصات مالية في الموازنة العامة فان للجنة حق الاعتراض على الاتفاق الاولي للوزارة او المؤسسة خلال فترة شهر واحد من تاريخ ابلاغ الوزارة والمؤسسة للجنة بنيتها في المضي في عملية التوقيع. كذلك يحق لرئيس الوزراء منفرداً في المواد المخول بها حصراً ولمجلس الوزراء بالاغلبية البسيطة في المواد المدرجة في صلاحيات المجلس، حق الاعتراض على قرار كل من الوزارة او اللجنة خلال المدة المذكورة اعلاه. وتعتبر صلاحية من ينوب عن الوزارة او المؤسسة كاملة في حالة عدم الرد خلال الفترة المذكورة. وفي حالة الاعتراض تبين الاطراف المعترضة اسباب اعتراضها او التعديلات المطلوب ادراجها.

ب- تخويل الوزارة او الجهة المختصة التفاوض والاحالة حسب الطريقة المناسبة و التوقيع على مشاريع وعقود وبالشروط التي ترعى مصلحة البلاد، وتأخذ قراراتها الصفة التنفيذية والتشريعية لمجلس الوزراء ومجلس النواب.

ج- تخويل اللجنة صلاحية المادة ٦١ (رابعاً) من الدستور الدائم، ولحين سن القانون.

د- تخويل اللجنة صلاحية اجراء المناقلات وتخفيض مجمل مبالغها وزيادة اجمالي النفقات بموجب المادة ٦٢ (ثانياً) من الدستور.

٣- يحق لمجلس النواب في النقطة رقم (٢ب، ج، د) الاعتراض خلال شهر واحد من تاريخ تبليغ اللجنة لهيئة رئاسة مجلس النواب بقرارها، ويعتبر قرار اللجنة نافذا ان لم يتخذ اي قرار خلال الفترة المحددة. وفي حالة عدم الموافقة، يبين مجلس النواب اسباب رفضه او التعديلات المطلوب ادراجها.

٤- في حالة اعتراض اللجنة على قرارات الوزارة او المؤسسة او اعتراض رئيس الوزراء او مجلس الوزراء او مجلس النواب على قرارات اللجنة فانه يمكن للوزارة او المؤسسة اعادة الطلب بنفس الاسس السابقة مع تقديم شروحات اضافية لتعزيز وجهة نظرها، او اجراء التعديلات المطلوبة او الجديدة.

٥- فترة عمل اللجنة عام واحد يمدد الياً من قبل مجلس النواب، الا اذا جرى تصويت بالاغلبية لسحب الصلاحيات منها، وفي اي وقت يشاء.

٦- يحق للجنة دعوة من تشاء من المشاورين والخبراء العراقيين والاجانب دون حق التصويت.

٧- تلغى كل اللجان والقرارات والقوانين التي تتعارض مع عمل اللجنة او التي تشكل ازدواجية مع عمل اللجنة..

(انتهى)

- من الضروري ان يضمن تشكيل اللجنة احترام عمل مؤسسات الدولة الدستورية، فلا تعطل عملها بل تبسطه وتجعله اكثر فاعلية ومباشرة. وعليه لابد من تمثيل مجلس الوزراء عبر رئيسه او نوابه وعدد من الوزراء المختصين لدورهم المباشر.. ولابد من تمثيل اعضاء مجلس الرئاسة لضمان المادة ١٣٨ (رابعاً وخامساً) ولابد من تمثيل البرلمان عبر عدد من رؤساء لجانه المختصة لضمان دور مجلس النواب في اتخاذ القرار. ويمكن ايضاً تمثيل البنك المركزي وديوان الرقابة المالية كعضو مصوت او مراقب.. ويمكن الاقتصار على ذلك او توسيع اللجنة مع اجراء موازنة صحيحة بين العدد والتمثيل تأخذ بالاعتبار تمثيل الاقاليم والمحافظات بشكل مناسب لضمان التوازن والمشورة المباشرة.. كما من المفيد تماماً تمثيل غرف التجارة والصناعة والتجارة والمصارف والقضاء كلهم او بعضهم كاعضاء اصليين او كمراقبين لا يحق لهم التصويت. والمفيد اعطاء حق الانابة في حالة غياب الاصيل لتمثيل المؤسسة المعنية.. ويمكن ان يكون التصويت بالاغلبية المطلقة.

٢- من المعروف ان الموازنة تصدر بقانون عليه فان المشاريع المقرة والمخصص لها المبالغ او التي هي في الحدود التي تتحرك فيها صلاحيات قانون الادارة المالية وصلاحيات رئيس الوزراء فانها لا تحتاج الى موافقة جديدة من مجلس النواب، لذلك لم يتم الاشارة في (٣ من النص اعلاه) الى (أ٢)، علماً بان من حق مجلس النواب -ان اراد التدخل من باب الرقابة او مراجعة قوانينه- اصدار ما يراه مناسباً لمصلحة البلاد دون ان يخل بمبدأ الفصل بين السلطات ومنها واجبات وصلاحيات كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية.